الخبر فيه اذ تحقق نسبة الكون المذكور من لوازم تحقق المدح العام فتم انه خبر وان كان
الخبر فيه انشاء ولا مانع من تضمن الخبر انشاء وما نسبت به في قوله كما ان الجملة التي الخ
لا يفيده شيأ اذ مدار دلالة الجملة على التجدد وجود شيء فيما يدل عليه وقد وجد فيها اذا
كانت الجملة اسمية خبرها فعل وقوله كيف لا فيه ان كلامنا ما على ان زيدا في الاولى
مبتدأ موخر ونعم الرجل خبر مقدم يدل على نسبة تحمل في ذاتها التصديق والتكذيب
وهي نسبة كون زيد ممدوحا بالمدح العام واما الذي سمع قصد نفوذ او تاكيد بكون
تحققها من اللوازم بسبب خصوص الخبر المخصوص ولا يخفى عليك ان كلامنا
كلامنا هنا مسايرة لهم والا فقد تقدم لنا تحقيق المقام في البسملة ثم قال عبد الحكيم
على انه بعد التاويل يقوى انشاء المدح العام الذي وضع افعال المدح لانشائه
بل يصير الاخبار بالمدح الخاص وهو انه مقول في حقه نعم الوكيل ش ونا قشه
معاوية بانا لانسلم الفوات لجواز قصده من مقول فيه الخ بكنايته ع عن او في
ضمن قصد لفظ نعم الوكيل كما فصل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله
فان كلام النوه بجعل بمعالي المعاني ش بايضاح وفيه انه حيث قصد بمقول به
انشاء المدح كان الخبر في الجملة الاسمية المقدرة انشائية فتكون انشائية فيعود
المحذور فيحلو التقدير عن الفائدة بنا على ما جرى عليه تبعا لعبد الحكيم من الجملة
الاسمية التي خبرها انشائية واعترض ايضا عبد الحكيم في حواشي المطول
تقدير في حقه بانه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا تكون افعال المدح والذم
مستعملة في معناها الحقيقي عند انشاء المدح او الذم العام في شيء من المواضع
لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول في حقه ولان مقوليه القول
المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه بنعم الوكيل فلابد من تقدير مقول
في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير مرارا غير متناهية ولا يخفى عليك ان تقدير
مقول انما يلزم هنا لاجل تحصيل الخبرية فانا على زعمه لا نحصل بدونه لا بنا على
الراي الضعيف القائل ان خبر المبتدا لا يكون انشاء فحينئذ التقدير غير لازم فلا
يرد

ما ذكره على انا لا نسلم ان المقولية لا تكون الا بطريق الحمل اذ لا مانع من ان تكون
بطريق آخر نعم الوكيل الله بنا على ان جملة نعم الوكيل ليست خبرا عن المخصوص
وكتب معاوية على قوله لانه سيلزم الخ فقال قد يقال لا نسلم خروجها عن الانشاء
والمقتى وهو مقول في حقه بهذا اللفظ الصادر مني الآن لا الذات بل لغاية عن
انشاء المدح ا ه معاوية وفيه ان العامل عليه لذاته فلو قال الصادر لذاته
ومعناه وبعد ذلك فيه ما سبق وفي المقام اجوبة اخر من هذا العطف تطلب
من مواد التلخيص والعقائد ان لم يصح ورود ه فصحيح ورود ه قال ابن حجر
في شرح المنهاج في باب الصيد ويسن تسمية الوالد اي ونحوه كالاخ اخذا مما مر
في التعزية بيارك الله في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ اشده ورزقت
بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله وفي ذكرهم الواهب نظر الا ان يكون صحبه
حديث ولم نره ثم رايته في الجزري قال اصحابنا ويسن ان يدعا جاء عن
الحسن رضي الله عنه انه علم انسانا التهنئة فقال قل بارك الله لك في الموهوب
له الخ ا ه فاطباق الاصحاب على سن ذلك مصحح بان المراد الحسن بن علي كرم
الله وجهها لا البصري لان الظاهر ان هذا لا يقال من قبل الراي فهو حجة من رد
الصحابي لا التابعي وحينئذ اتضح منع جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء
التوقيفية ولم يستحضر بعضهم ذلك فانكره ببادي راية واما قول الازرعي
الظاهر البصري فرد عليه بانه يلزم تخطئة الاصحاب كلهم لان ما يجيء عن التابعي
لا يثبت به سنة يكون على من اجازه الخ قال شيخنا الباجوري على ان التحقيق
ان محل التوقف عند ورود اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون
ما اذا كان على سبيل الوصفية العامة ولا يرد عليه قول الجوهري واختيار
اسماء توصيفية كذا المعاني فاحفظ السميع لان مراده بالمعاني المعاني
الزائدة على الذات كالقدرة والارادة ونحو ذلك فلا يقال ان الله صفة ذوق
او شم الا اذا ورد ذلك واما وصفه بنحو واهب فليس فيه اثبات صفة زائدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)